هيمنة الولايات المتحدة على أميركا اللاتينية

مشروع «ألكا» وأخطاره وسُبُل مواجهته

. شفيق عسل* .

تقديم: حوار محتمل الحدوث

ماريا: أهلاً پابلو، هل سمعتَ الأخبار؟ سيوقّعون اتفاقَ منطقة التجارة الحرة للأميركتين «ألكا »

پابلو. آه، هذا أمر جيّد !

ماريا: جيّد؟ أتعرف ما يعني ذلك؟

پابلو: أعرف. لقد تكلّموا عنه في التلفزيون، وقرأتُ بعضَ المقالات في الصحف. سيُخْرج البلدَ من العصر الحجر وعهدِ الموظّف الكسول. سنرى تنميةً للبلد وخلقَ وظائف جديدة.

ماريا: ولكنْ، يا پابلو، هذا يعني أنْ لا حواجزَ أمام الشركات الأجنبية، التي ستشتري كلّ شيء في البلد، أو كلّ ما تبقّى لنا: الهاتف، الغاز، الماء، الجامعات، المستشفيات، الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد، كلّ ما يُمْكن شراؤه!

پابلو: وما الضرر في ذلك؟ هذه هي العولمة. المنافسة ستَجْعل الخدمات أفضل، وسنتمكّن من التبادل مع كل بلدان العالم دون حواجز سيتمكّن الفلاح التشيلي أو البوليفي من بيع محْصوله في جميع أنحاء العالم.

ماريا: هل تظنّ أنّ شركةً متعدّدةَ الجنسيات واشترت الجامعةَ سيكون من مصلحتها توفيرُ الدراسة مجانًا، أو الاهتمامُ بتدريس العلوم الإنسانية؟ وهل تظنّ أنّ الشركة التي تشتري المستشفى ستقدِّم علاجًا لمن لا يستطيع الدفع؟ سيضعون كلّ شيء في البورصة! وعندما يجدون أنّ مؤسّسةً لم تعد تأتي بالأرباح فسيُغْلقونها ويسرِّحون جميعَ موظّفيها ويغادرون البلادَ من دون أيّ التزام. ولن يكون همُّهم إعادةَ الاستثمار داخل البلد، بل سيأخذون الأرباحَ ويُودِعُونها في بنوك الولايات المتحدة أو أوروبا. أما الفلاح فلن يبيع أيَّ شيء في الخارج، ولن يكون بمقدوره منافسةُ فلاّح أميركا الشمالية الذي يَمْلك التكنولوجيا المتطوِّرة ويتلقّى الدعمَ من حكومته.

پابلو. آه كفى. هل عُدْتِ شيوعيةً؟ إنّ الرأسمالية قد أثْبتتْ فعاليتَها. أنظري إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. هذا هو النظام الوحيد الممكن، ولا خيار آخر.

ماريا: مَنْ قال لك إنّ الرأسمالية هي النظام الممكن الوحيد؟

پابلو: المحلِّلون في التلفزيون وفي الصحف، والسياسيون، بل وبعض أساتذة الجامعات أيضًا.

ماريا: ألستَ أنتَ الذي كنتَ تقول إنّ هؤلاء بائعو كلام فارغ، وإنّهم لا يهتمّون إلاّ بمصالحهم الخاصة ولا يُمْكن أن نَثِقَ بهم؟ ألست أنتَ الذي قلتَ إنّك لا تريد من الآن فصاعدًا الاقتراعَ ولا مشاهدةَ البرامج الإخبارية في التلفزيون؟ وها أنتَ الآن تتكلّم مثلهم!

پابلو: كُفّي عن ترداد الشعاراتِ. الثورة انتهت. تشي غيفارا مات منذ زمن طويل، وحتى روسيا والصين تتحوّلان إلى الرأسمالية. العالم هكذا ولا تستطيعين تغييرَه. أنا لديّ عمل ويكفيني أَجري لشراءِ ما أحتاج إليه. لماذا تزعجينني بمثاليّاتِكِ؟

ماريا: أتمنّى أن تحافظ على وضعك ولكنْ... أولادك، هل فكّرتَ بمستقبلهم؟ هل تتذكّر أنّ والد صديقك خوليانو سُرِّحَ من عمله دون إنذار، وأنّ زوجة أخيك رُفِضَ طلبُها للعمل في إحدى الشركات لأنّها قالت إنّها تفكّر في إنجاب أطفال؟ وهل تتذكّر صديقَكَ كلاوديو الذي لم يُسْمح له بالبقاء في أيّ وظيفة أكثرَ من ثلاثة أشهر؟ فلو كنتَ مكانَهم، هل كنتَ ستقول ما قلتَ؟

پابلو: ربما لا، ولكنْ لا يوجد وضع ممتاز. يجب أن نكون واقعيين. المساواة غير موجودة أنا على كل حال سأحاول عند أول فرصة تتاح لي أن أهاجر إلى الولايات المتحدة أو أوروبا بعيدًا من هذا الفقر.

ماريا: لا يا پابلو، المساواة ممكنة، أو أنّ الحدّ من التفاوت ممكن على الأقل ولكنّ ذلك يحتاج إلى جهودنا. ولو لم يكن في كلّ تاريخ الإنسانية أناسٌ يَرْفضون الخضوعَ للقهر وللواقع، لما تحدّثْنا بهذه القضايا.

* - كاتب فلسطيني شابّ و«متجوّل» في أنحاء العالم نشرت الآداب عدة مقالات له تصبّ جميعُها في تجارب مناهضة العولمة الرأسمالية

تريد الولايات المتحدة من «ألكا» أن يؤمّن سوقًا ضخمة لتُنافس اليابانَ والاتحادَ الأوروبي

ماهو «ألكا»؟

يمثّل اتفاقُ منطقة التجارة الحرة للأميركتين «ألكا» (المختصر الإسباني للاتفاق) أحدَ أكبر التحدّيات المطروحة أمام أميركا اللاتينية، وذلك في الوقت الذي تَشْهد فيه هذه القارةُ متغيراتٍ كثيرةً يؤمل أن تكون واعدةً بالرغم من تعثُّرها وتخبُّطها في المجهول. فالولايات المتحدة تريد من هذا الاتفاق أن يكون امتدادًا لاتفاق التبادل الحرّ لأميركا الشمالية «نافتا» الذي يَجْمع الولاياتِ المتحدةَ وكندا والمكسيكَ. ويَهْدف هذا النمطُ من الاتفاقات إلى فتح الحدود للتجارة الحرة، بحيث يَقْتصر الأمر على التنقل الحرّ للسلع ورؤوس الأموال لا للأشخاص، ولا يَطْرح أيَّ اندماج سياسي أو عملة موحَّدة. إنّه مشروع مبنيٌّ على نظرة نيوليبرالية أُعِدّت داخل هيئات تراعي مصالح الولايات المتحدة فقط، ومن ثم فهو مشروع ضخم يمثّل العولمة المالية وفقًا لمنظور الإدارة الأميركية. ولهذا يُتَوقّع، في حال إبرامه، أن تكون له تأثيراتٌ اقتصاديةٌ خطيرة بالنسبة إلى بلدان أميركا اللاتينية. فالولايات المتحدة تريد منه أن يؤمّن للشركات الأميركية المتعدِّدةِ الجنسيات سوقًا ضخمةً تَسْمح لها بتشكيل كتلةٍ اقتصاديةٍ منافسةٍ للاتحاد الأوروبي واليابان، وتشكّل الأسسَ لنشر المبادئ ما فوق الليبرالية إلى سائر مناطق العالم. وهذا ما يَرْفض الاتحادُ الأوروبي الوصولَ إليه حتى الآن، كما تجري حاليًا حركةُ احتجاجات شعبية تحاول تنظيمَ نفسها في كلّ بلدان أميركا اللاتينية وفي كندا والولايات المتحدة كذلك، من أجل فضح نتائج تنفيذ اتفاقٍ ستكون من عواقبه الوخيمة: إزالةُ القواعد الوطنية لحماية حقوق العمّال، وضربُ السيادة الوطنية، وسيطرةُ الشركات الأجنبية على موارد البلد، تتويجًا لسياسةٍ بدأتْ منذ الثمانينيات وعُرفتْ بسياسات «التكييف الهيكلي» التي فَرَضَها صندوقُ النقد الدولي.

الجدير ذكرُه أنّه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩ دعت الولاياتُ المتحدة، بمبادرة من بيل كلينتون رئيسِها آنذاك، إلى عقد أول مجلس تمثيلي للأميركتين في ميامي (فلوريدا) بحضور رؤساء ٣٣ دولة من القارة الأميركية باستثناء كوبا. وفي نهاية المناقشات تبنّى المجلس إعلانَ مبادئ وخطةَ عمل ذاتَ أربعة أهداف عامة هي التالية:

١) الحفاظُ على المجتمعات الديموقراطية في الأميركتيْن وتعزيزُها.

٢) نشرُ الازدهار من خلال الاندماج الاقتصادي والتجارة الحرة.

٣) إزالةُ الفقر والتمييز

٤) ضمانُ تنميةٍ مستدامةٍ، والمحافظةُ على البيئة من أجل الأجيال القادمة.

ويشاع بأنّ تطبيق «ألكا» سيقود إلى تحقيق تلك الأهداف «النبيلة.» إلاّ أنّ الذين صاغوا هذا الاتفاق يرون أنّ بلوغ ذلك يتمّ من خلال تحرير التبادلات التجارية. ولهذا تتناول المفاوضاتُ الجارية الآن حول النص النهائي للاتفاق المواضيعَ الرئيسةَ التالية الاندماج الاقتصادي؛ والترابط بين نصوص الاتفاق ومبادئ منظّمة التجارة العالمية (التي هي إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن فرض العولمة المالية)؛ وإزالة الحواجز الجمركية؛ وإلغاء المساعدات للصادرات الزراعية؛ وإزالة الحواجز أمام المستثمرين الأجانب؛ ووضع أنظمة قانونية لحماية الاستثمار والمستثمرين؛ واتّخاذ تدابير محسِّنة لخصخصة القطاع العام؛ والشروع في مفاوضات جديدة تتعلّق بالخدمات مثل الصحة العامة والتعليم والضمان الاجتماعي والثقافة وحماية البيئة.

لعلّ أهمّ ما يجب أن يُلْفَتَ الانتباهُ إليه هو أنّ المفاوضات تجري في سرية تامة، ومن الصعب الحصولُ على معلومات كاملة جديدة حول تقدّم سير الأعمال. فأسماء مندوبي الدول المكلّفين بالتفاوض مجهولةٌ ولا يُسْمح بنشرها، والبعضُ يقول إنّهم وزراءُ الاقتصاد لمختلف الدول، ولكنّهم في الواقع أشخاص يحملون صفةَ «خبراء» غير معروفين يتولّوْن تقريرَ مصير قارةٍ بأَكْملها. هذا، ويَأْمل المفاوضون أن ينفّذ الاتفاقُ مع بداية العام ٢٠٠٥.

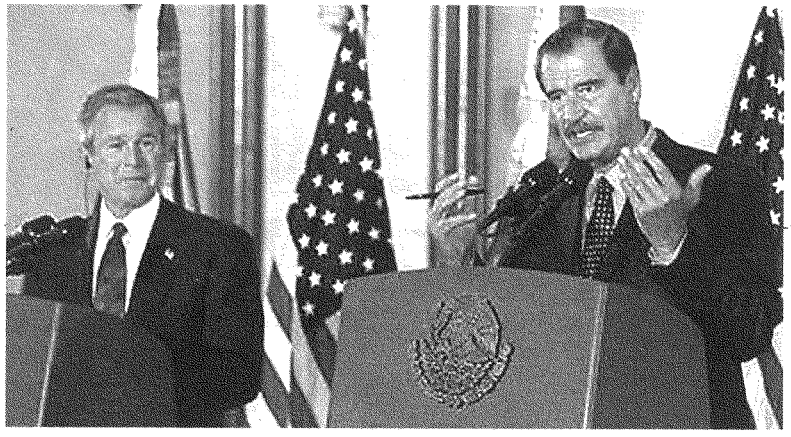

بوش والرئيس المكسيكي يناقشان «ألكا» في كانون الثاني ٢٠٠٤ أين ستذهب الأرباح المنتظرة؟

«نافتا» مؤشّر على «ألكا»

يمثّل «ألكا» عدا بعض الاختلافات، توسيعًا لـ «اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية» (نافتا) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وهذا الاتفاق الأخير وُضع موضعَ التطبيق منذ العام ١٩٩٤، ولهذا يُمْكن اتخاذُه مؤشّرًا ممتازًا على النتائج التي يُمْكن أن يُولّدَها اتفاقُ «ألكا» وسياساتُ تحرير التبادلات بين دولٍ غيرِ متكافئة في قدراتها الاقتصادية وقوتها السياسية.

لقد كان معدّلُ نمو الاقتصاد المكسيكي في السنوات السبعين الماضية وحتى العام ١٩٨٦ يصل إلى نسبة ٣ ٪. أما في الخمس عشرة سنة الأخيرة، أيْ حين بدأ تطبيقُ السياسات الليبرالية، فقد انخفض هذا المعدّل إلى ٤٨،. ٪، بينما ازداد عددُ السكان بنسبة ٣ ٪. ولا حاجة إلى أن يكون المرءُ عالِمَ اقتصاد ليَفْهم دلالةَ هذه النسبة، أو ليُدرك أنّ الفقر استمرّ بالتزايد منذ ذلك الحين. هكذا، ومنذ بداية تنفيذ اتفاق «نافتا،» تحوّل حوالى ٨ ملايين إنسان من الطبقة الوسطى إلى الطبقات الفقيرة، وانخفضتْ أجورُهم بمعدل ٣٠٪، وألغيتْ عشراتُ آلاف الوظائف، وتزايدتْ عمالةُ الأطفال، وارتفع الدَيْنُ الخارجي، ودُمِّرتْ ٢٨،٠٠٠ مؤسسة صغيرة، وراحت النفاياتُ الصناعية المضرّة تتراكم بمعدل ٤٤ طنًا يوميًا. وفي حين كانت المكسيك تَسْتورد ٥٠٪ من الحبوب اللازمة للاستهلاك الداخلي، أصبحت اليوم مع اتفاق «نافتا» تَسْتورد ٧٥٪ من استهلاكها للحبوب، ولاسيّما مع وصول منافسٍ خطرٍ متمثّلٍ في الذُرة الأميركية المدعومة بقوة من حكومة الولايات المتحدة. والواقع أنّ ما حصل للزراعة في المكسيك يُعتبر ظاهرةً شاذةً حقًا بالنسبة إلى بلد منتج للحبوب مثله، وقد حلّت كارثةٌ في قطاعه الزراعي وإذ عَلِمْنا أنّ جورج دبليو بوش طَلَبَ أخيرًا من الكونغرس الأميركي ١٩٠ مليون دولار مساعدةً إضافيةً لكبار المزارعين، فسيكون من حقّنا أن نتساءل عمّا سيَحْدث بعد تطبيق اتفاق «ألكا» لزراعة بلدان أميركا اللاتينية عقب رفع الدعم عنها!

وبالمناسبة، يَكْثر الكلامُ على الكوبيين الذين يَرْغبون في مغادرة جزيرتهم للهروب من الشيوعية والهجرة إلى الولايات المتحدة، «بلدِ الحرية.» ولكنّ أحدًا لا يسأل عن الأسباب التي تَدْفع بعشرات الآلاف من المكسيكيين إلى عبور حدود الولايات المتحدة خفيةً، معرِّضين أنفسَهم للأخطار والمطاردة هربًا من الدمار الذي خلّفته اتفاقيةُ «نافتا» في بلدهم.

وبكلمة، تُكذِّب نتائجُ «نافتا» الخطابَ القائلَ إنّ التبادل الحرّ يزيد الإنتاجيةَ والثروةَ وينمّي الاقتصاد أما في البلد الأكثر حمايةً لاقتصاده (الولايات المتحدة الأميركية) فيجب أن نَذْكر العددَ الكبيرَ من العمّال (٢١٤،٠٠٠ في المرحلة الأولى) الذين خَسِروا وظائفَهم عندما أَغلقتْ مئاتُ المصانع أبوابَها لتَنْقل مقرّاتِها إلى المكسيك، حيث الأجورُ أدنى عشر مرات ولا قوانين تحمي العمّالَ. ولكنْ حتى هذه الخطوة، وخلافًا للخطاب السائد في وسائل الإعلام وفي حملات الشركات الكبيرة، لم يَثْبت أنّها طوّرت التنمية في المكسيك، بل نجم عنها في الحقيقة تدهورٌ كبيرٌ للاقتصاد المكسيكي.

مخاطر «ألكا»

على ضوء تجربة المكسيك مع اتفاق «نافتا،» لا بدّ من السؤال عن فائدة اتفاق «ألكا،» وأين ستَذْهب الأرباحُ المنتظرة إذ لم يُفِدْ منها عمّالُ الولايات المتحدة ولا اقتصادُ بلدانٍ مثل المكسيك؟

فالثروات المتراكمةُ، المنهوبةُ غالبًا من خلال استراتيجياتٍ ماليةٍ قصيرةِ المدى ومع حجم قليل من الاستثمارات الفعلية، تَدْخل في حسابات عشرات الشركات المتعدِّدة الجنسيات (وهي في أغلبيتها الساحقة تابعةٌ للولايات المتحدة) أو تغذّي جيوبَ مجموعات محلية أو رجال أعمال من ذوي النفوذ الاقتصادي الذين يَسْتثمرون أرباحَهم في مجالات لا تُسْهم إطلاقًا في تنمية البنى التحتية لبلدهم ولا في مشاريع

الولايات المتحدة تحمي منتجاتها، ولكنّها تتدخّل لتفرض على الآخر رفعَ الحمايات عن منتجاته

إنتاجية... ناهيك عن المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بنوك دولية أخرى تَمْنح القروضَ للبلدان المعنيّة وتتسلّم فوائدَ باهظةً تتجاوز بعد بضع سنين القرضَ الممنوح، الأمرُ الذي جعل مشكلةَ الديون وفوائدها من أخطر المعضلات المعوِّقة لاقتصاد بلدان العالم الثالث.

وثمة تصريح رسمي صَدَرَ عن كولن پاول، وزيرِ الخارجية الأميركي، قال فيه: «إنّ هدفنا من ألكا هو أن نَضْمن لشركات الولايات المتحدة السيطرةَ على أراضٍ تمتدّ من ألاسكا إلى 'أرض النار' مع نفاذٍ حرٍّ لمنتجاتنا وخدماتنا وتكنولوجيتنا ورأسمالنا، من دون أن نواجِه أيَّ عائقٍ أو صعوبة في كل القارة.»

ولنتذكّرْ أنّ الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والضمان الصحي وخدمات الماء والكهرباء، كانت تُعْتبر - قبل المفاوضات الجارية حاليًا للاتفاق العالمي في مجال التجارة والخدمات - حقوقًا أساسيةً للأفراد ومستثناةً من الاتفاقات التجارية. وإضافةً إلى ذلك تَسْمح أحكامُ اتفاق «ألكا» للشركات الخاصة بأن تقاضي الحكومات إذا ما حافظتْ على مجانية الخدمات أو على أسعارٍ منخفضةٍ لها، ولن يحقّ لحكومة أيّ بلدٍ من البلدان بأن تقدِّم المساعدات الماليةَ للبرامج الاجتماعية أو التعليمية أو الصحية لصالح مواطنيها تحت طائلة دفع التعويضات للشركات الخاصة المتضرِّرة!

الأدهى أنّ اتفاق «ألكا» يُخْضع للخصخصة كلَّ مجال يمكن أن يعطي مردودًا، في حين يُبْقي كلّ ما يتعرّض للخسارة قطاعًا عامًا أو يعود إلى هذا القطاع ويموّله المواطنون! هذا وسيكون من الطبيعي أن يؤدّي دخولُ منافسة الشركات المتعددة الجنسيات إلى تدهور الاقتصاد الوطني، الأمرُ الذي يولِّد قطاعاتٍ ثانويةً ومؤسساتٍ بالغةَ الصغر (مثلَ بائعي الشوارع) باعتبارها استراتيجياتٍ تَسْتخدمها الفئاتُ المهمَّشةُ للبقاء على قيد الحياة.

ومن جهة أخرى سيؤدّي الاتفاقُ الجديد إلى إلغاء أيّ قانون يحمي أجورَ العمّال، وذلك من أجل الوصول إلى ما يُسمّى «مرونة» اليد العاملة. كما يتضمّن إزالةَ ضمانات الوظيفة، وإزالةَ الحقوقِ الأساسية للعمّال، والأجورِ الدنيا، ومساواةِ الرجال والنساء في العمل. ومن هنا لا غرابة أن يَنْجم عن هذا الاتفاق اختفاءُ قطاعاتٍ بأكملها من الاقتصاد غيرِ المتطوِّر، وتدهورُ لمنتجات هذا الاقتصاد لحساب استيراد سلعٍ استهلاكيةٍ غيرِ ضرورية، الأمرُ الذي سيزيد من البطالة، خلافًا لتأكيدات الخطاب الليبرالي. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، ارتفع معدّلُ البطالة من ٧٪ إلى ٢٥٪ خلال خمس عشرة سنة من الخصخصة.

الأخطار في مجال حقوق الإنسان والحريات والبيئة

إنّ خصخصة الخدمات الاجتماعية، «ومرونةَ» اليد العاملة، وتركيزَ وسائل الإعلام في أيدي الشركات المتعدّدة الجنسية، وسائرَ التغييرات التي يَفْرضها اتفاقُ «ألكا،» سيكون لها نتائجُ خطيرةٌ على الحقوق الأساسية للمواطنين التي ستَعْجز الحكوماتُ نفسُها عن الدفاع عنها، الأمرُ الذي يهدِّد مبدأ الديموقراطية بالذات. وستكون الرقابةُ على حرية الرأي والإعلام تلقائيةً بسبب تحوُّل وسائل الإعلام إلى مؤسسات تَمْتلكها الشركاتُ الكبرى، فيصبح بالإمكان فصلُ موظفيها دون أيّ رادع إذا لم يَتْبعوا خطَّ المؤسسة.

ولا تتضمّن بنودُ اتفاق «ألكا» أيةَ اعتباراتٍ بيئية. وفي المقابل ستُلْزِم بعضُ بنودِه الحكوماتِ بدفع مبالغ كبيرة من أجل حماية البيئة في بلدانها. فعلى سبيل المثال، رَفَعت الشركةُ الأميركية «ميتاكلاد» قضيةً ضدّ الحكومة المكسيكية التي منعتْها من بناء مستودع للنفايات السامة يشكّل خطرًا على ماء الشرب بصورة خاصة. ووفقًا لقواعد «نافتا،» فقد اعتُبِرَ هذا المنعُ بمثابة «استملاك،» فاضطرّت الحكومةُ المكسيكيةُ إلى دفع ١٦،٧ مليون دولار على سبيل التعويض. واستخدمت الشركةُ الأميركيةُ «أيتيل كورپ» تلك

الشعوب تتظاهر ضدّ «ألكا» تظاهر في الكيبيك

البنودَ نفسَها من أجل إلزام الحكومة الكندية بتغيير قوانينها المتعلّقة ببيع مركّباتها الإضافي للبنزين الممنوع في الكثير من البلدان باعتباره مادةً سامّةً خطرةً على الأعصاب.

والأمثلة من هذا النوع كثيرة، وهي منسجمة مع استراتيجية أولوية الربح على كل الاعتبارات الأخرى وهو ما قاد أيضًا إلى ظاهرة إدخال الكائنات المعدّلة جينيًا بحجّة التقدّم العلمي وتحت ستار خطابات كاذبة، ومن دون أن تكون للدول أيةُ سلطة للمراقبة، بالرغم من العواقب البالغة الخطورة أكان ذلك بالنسبة إلى الاقتصاد أم بالنسبة إلى البيئة والصحة العامة.

حركات الاحتجاج ضد «ألكا»

يكاد الشعارُ المكرَّر في الخطاب الحالي لممثلي حكومات أميركا اللاتينية يُجْمع على أنّ من غير الممكن تفادي اتفاق «ألكا» أو الاعتراضَ على إرادة الولايات المتحدة في فرضه، وأنّ البلدان المعترضة ستجد نفسَها ضعيفةً ومعزولةً... هذا إذا لم تتعرّض لضغوط أكثر «مباشرة» فغداةَ تسلُّم الرئيس البرازيلي سيلڤا دي لولا منصبَه، كان وزيرُ التنمية في حكومته لويس فورلان يصرِّح «بأنّنا لا نستطيع البقاء خارج ذلك الاتفاق،» ولكنّ «علينا أن نُفْهمهم أنّ ما يهمُّنا هو أن نكون رابحين في اللعبة.» ما معنى هذا الكلام؟ نحن نَعْلم من أبسط الكتب المتعلّقة بفن التفاوض أنّ من الخطإ أن يتبنّى أيُّ مفاوض مثل ذلك المنطق، أي أنْ يُعْلن أنّه سيَقْبل بالاتفاق في كل الأحوال ولكنّه يريده أن يكون رابحًا! فمن البدهي أنّ هذا لا يمكن أن يتحقّق مادامت الولايات المتحدة قد اطمأنّتْ إلى أنّه سيوقِّع على الاتفاق ولا يستطيع البقاءَ خارجَه. أضف إلى ذلك أوراقَ الضغط التي تمتلكها والتي تسهّل عليها فرضَ شروطها على المفاوضات

وباختصار، مهما تعدَّدتْ أشكالُ التلاعب السياسي، أو الكذب على الرأي العام، أو إطلاق الرسائل المُطَمْئنة للأسواق، فسيبقى هذا الخطابُ هو السائد والمكرّر في وسائل الإعلام ومن جانب النخب المتواطئة أو الساكنة، ما لم تعبّأ الشعوبُ تعبئةً قويةً لرفض اتفاق «ألكا» ففي العام ٢٠٠١ أَطْلق المؤتمرُ البرازيلي لمطارنة الكنيسة الكاثوليكية، بالاشتراك مع حوالى مائة مؤسسة مدنية، استفتاءً ذا طابع رمزي دُعِيَ فيه السكانُ إلى الإدلاء برأيهم حول المفاوضات الجارية بشأن ذلك الاتفاق. فشارك ١٥ مليون شخص في الاستفتاء، وكانت نتيجتُه أنّ أغلبيةً ساحقةً ترفض انضمام البرازيل إلى الاتفاق. وقد أعطى هذا الاستفتاء الشعبي دفعًا للحكومة البرازيلية لتأخير دخول الاتفاق حيزَ التنفيذ (وكان الموعد قد حُدِّدَ بدايةَ العام ٢٠٠٣). ومن جهة أخرى، فثمة حركة شعبية متّسعة باطّراد في كل بلدان أميركا اللاتينية ضدّ توقيع الاتفاق. ومن هنا، وتجنُّبًا لمثل هذه التعبئة الجماهيرية، ازدادت سريّةُ المفاوضات بشأن «ألكا،» ولم يعد المرشَّحون يَذْكرونه في حملاتهم الانتخابية، ولم تعد وسائلُ الإعلام تتطرّق إليه وهكذا نكون أمام ظاهرة أخذتْ تَشيع اليومَ أكثر فأكثر، حيث يتم الإعدادُ لسياسات تَرْهن مستقبلَ الشعوب والبلدان لسنوات طويلة في غيابٍ تامٍّ لأيّ نوع من الديموقراطية وعدم استشارة المواطنين الذين سيتحمّلون كلَّ نتائجها.

وفي النهاية، فإنّ هذه لعبة مغشوشة منذ البداية: فالولايات المتحدة تَحْمي منتجاتها، ولكنّها تتدخّل لتَفْرض على الآخرين رفعَ الحمايات والتقيُّدَ بقوانين تَرْفض هي نفسُها احترامَها ولا تتردّد في استخدام القوة وكلِّ ألوان الضغط في سبيل ذلك وبهذا لا يبقى أمام شعوب أميركا اللاتينية من خيار غيرُ رفضِ الدخول في اللعبة، وخوضِ النضال بكلّ الوسائل الممكنة إذا ما أرادت الاحتفاظَ بحفنة الدولارات التي تَمْلكها من أجل تأمين الطعام والعلاج وربما زيادةِ هذا المبلغ . ولكنْ بوسائلها الخاصة ولصالحها.

بوينس آيرس